٢٠٠٨

# الأمن في المنطقة الاورومتوسطية

محمد العجاتي
المدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي
البريد الإلكتروني:m.agati@afaegypt.org

## أوراق منتدى البدائل العربي- علاقات دولية- المنطقة الأورومتوسطية- ورقة توصية سياسية

يمكن تعريف أمن المتوسط بأنه عملية لحفظ استقرار منطقة المتوسط من خلال نظم مؤسسية ديمقراطية، تعبر الحواجز الثقافية وتطور مشاريع اقتصادية متكافئة الأثر ترتكز على أبعاد اجتماعية و بيئية و بالتالي فإن تلك العملية هي عملية ذات أهداف واضحة يجب إنجازها من خلال استراتيجيات واضحة أيضا و إن كانت لا تخلو من تحديات و معوقات ينبغي مجابهتها، و هي الأمور التي يحاول الكاتب تحليلها من خلال هذه الورقة البحثية.

**مفهوم الأمن إعادة تعريف:**

المفاهيم في العلوم عامة والاجتماعية منها بصفة خاصة تتطور تعريفاتها بشكل مستمر يرتبط بالتطورات على أرض الواقع، وتشهد المرحلة الحالية محاولة إعادة تعريف مفاهيم العلوم السياسية لتضمين المفاهيم لأبعاد مختلفة. على سبيل المثال محاولة إطلاق مفهوم الديمقراطية من البعد السياسي الواحد الخاص بنظام الحكم ليشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية بل وثقافية أحيانا.

مفهوم الأمن شهد ذات التحول من تعريف دائرة المعارف البريطانية بأنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية. أو تعريف هنري كسينجر وزير ال خارجية الأمريكي الأسبق له بأنه أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء. لنموذج أخر من التعريفات أقرب لما طرحه روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه جوهر الأمن حيث قال:" إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة. إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".

و يمكننا تعريف مفهوم الأمن من خلال مجموعة من الأبعاد:

أولها :البُعْد السياسي..ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة

ثانيًا :البُعْد الاقتصادي..الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له

ثالثًا :البُعد الاجتماعي..الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالأمان

رابعًا :البُعْد الثقافي..الذي يؤمِّن حرية الرأي والفكر والمعتقدات

خامسًا :البُعْد البيئي..الذي يوفِّر التأمين ضد أخطار البيئة ومسببات التلوث

ولا يمكن في الواقع فصل هذه الأبعاد أو وضعها بترتيب أولويات حيث أن هذه الأبعاد متشابكة وغياب أحد هذه الأبعاد يخل بالمفهوم ككل، بل إن غلبة أحدها قد يكون أشد قسوة في الواقع من غياب المفهوم ككل. أبرز مثال لذلك هو الحالات التي يغلب فيها البعد الأول على باقي الأبعاد، إذ يؤدي في الواقع إلى دولة سلطوية تحتكر الأمن لقمع مواطنيها فيغيب أمن المواطن لصالح أمن نظم بعينها مما يضر بالكيان السياسي للدولة ككل.

**الأمن في المتوسط:**

ظهرت فكرة عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة المتوسط لأول مرة عندما اقترح السيد ألدو مورو، رئيس وزراء إيطاليا في عام ١٩٧٢ أثناء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ضرورة إيجاد صيغ للتعاون بين البلدان الأوروبية الغربية ومختلف المجموعات الإقليمية أو الإثنية، وفي مقدمتها بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد أقر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فكرة السيد مورو، ودعا إلى فتح حوار مع بلدان المتوسط لإيجاد الصيغة المناسبة. إلا أن مساعي التنفيذ اصطدمت دائما بالحجم الكبير للمشاكل والصراعات القائمة بين دول المنطقة، والتباين الكبير في المواقف إزاء هذه المشاكل لاسيما مشاكل الصراع العربي–الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، قضية قبرص وغيرها. وبقيت الفكرة مدرجة في جدول أعمال المنظمات البرلمانية الأوروبية المختلفة مثل: المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية .. الخ، بانتظار الفرصة السانحة لإقامة هذا الحوار وتجسيده في أطر وهيئات دائمة.

وإذ كان الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يتجزأ و تعزيز التعاون فيما بين بلدان هذه المنطقة بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوبها سيساهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة، يجب أن نعترف أن أمن المتوسط في الأساس هو أمن منقسم بمعنى انه هناك أمن لمنطقتان الأولى شمال البحر، والثانية جنوبه وشرقه وبالتالي لصياغة أمن لمنطقة المتوسط ككل يجب أن نعلم إننا سنبدأ من رؤيتين في محاولة للتوفيق بينهما، قدر الإمكان.

الرؤية الأولى هي الخاصة بالمنطقة جنوب وشرق المتوسط تقوم على أن أمن المتوسط يجب أن لا يتعارض مع مفهوم الأمن القومي العربي والذي حددته الجامعة العربية بأنه قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي. و لسنا هنا في معرض تقييم هذا التعريف و إنما مجرد عرضه والبدء منه. و هو نفس الوضع بالنسبة للرؤية الأوروبية التي تركز على البعد التفاعلي: ويركز هذا البعد على استخدام ملفات العلاقات الثنائية مع دول المناطق وفقاً للمعايير الثلاثة الآتية:

- الإصلاح السياسي بمعناه الأوروبي الليبرالي.
- الإصلاح الاقتصادي بمعناه النيو–ليبرالي.
- الإصلاح الاجتماعي بمعناه الأوروبي.

ويمكننا البناء على الأبعاد المختلفة للأمن لتعريف أمن المتوسط بأنه عملية لحفظ استقرار منطقة المتوسط من خلال نظم مؤسسية ديمقراطية، تعبر الحواجز الثقافية وتطور مشاريع اقتصادية متكافئة الأثر ترتكز على أبعاد اجتماعية و بيئية.

وبذلك يمكننا وضع أهداف محددة يجب انجازها:

أولا :البُعْد السياسي..ويتمثل في إحداث تطور ديمقراطي مؤسسي يدمج الأطراف السياسية المختلفة داخل الكيان السياسي للدول مع الحفاظ على استقلاليتها، وتحقق الاستقرار الجيوستراتيجي من خلال العمل على إنهاء الحروب في المنطقة والتحول العاجل نحو إجراءات لبناء الثقة.

ثانيًا :البُعْد الاقتصادي...تعاون الأطراف المختلفة في مشروع تنموي يربط أطراف المنطقة ككل لا يقسم طرف لصالح الأخر مع مراعاة البعد الاجتماعي ومصالح الفئات الواسعة، وأن لا تكون هذه المشاريع فرصة لمد الاحتكارات لمناطق جديدة.

ثالثًا :البُعد الاجتماعي و البيئي.. توحيد للسياسات الاجتماعية وبيئية في المنطقة ككل.

رابعًا :البُعْد الثقافي..العمل على تأمين حرية الرأي والفكر والمعتقدات وتطوير آليات ثقافية للتقارب بين أطراف المنطقة المختلفة لضمان تبلور منظور للتعايش بين الحضارات، مبني على الحقوق المتساوية داخل وخارج الحدود.

هذه العملية يجب أن تتجاوز علاقة الفاعل والمفعول به، بمعنى أن تتجاوز فرض النماذج من طرف على أخر من الخارج أو من أعلى، و كذلك إلغاء اعتمادية طرف على الآخر و بقاءه في وضعية المتلقي دون تقديم مساهمة حقيقية في هذا المجال.

**التحديات و المعوقات:**

بسبب الوضع الجيوستراتيجي والعلاقات التاريخية الطويلة وتطورات العولمة بالمعنى الايجابي للمصطلح وكذلك تطور المجتمع المدني بدرجة أو بأخرى على جانبي المتوسط، يمكننا أيجاد صيغ للتعاون والعمل لتحقيق الأهداف سالفة الذكر إلا أن العمل على تحقيق هذه الأهداف لن يتم في فراغ بل في واقع تواجهه فيه العديد من التحديات والمعوقات.

هذه التحديات دفعت بالاتحاد الأوربي إلى البحث عن آليات جديدة للتعاون والشراكة مع الدول المتوسطية جسدها مشروع برشلونة ( ٢٧ – ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥) مشروع حولت من خلاله الاتحاد الأوربي الانتقال من إطار التعاون الاقتصادي والتجاري الذي كانت تضبطه البروتوكولات المالية في

إطار ثنائي إلى شراكة إستراتيجية شاملة مبنية على ثلاثة أبعاد أساسية ( البعد السياسي ، البعد الاقتصاد والبعد الاجتماعي) واعتمد الاتحاد في تمويل هذه الشراكة على برامج ميدا I و II( المساعدات الأوربية لدول المتوسط). عرف هذا البرنامج عدة عراقيل تقنية بالإضافة إلى وصاية من الشركات الاحتكارية في الشمال والفئات المستفيدة من الوضع القائم في الجنوب، مما جعل نتائج هذه العملية لا ترقى للمستوى المتوقع منها.

أن المنطقة تشهد مجموعة من التحديات الثقافية والحضارية ,التحديات الاجتماعية ( تنامي ظاهرة الهجرة السرية والجريمة المنظمة) التحديات الأمنية ( الإرهاب العابر للحدود، تبييض الأموال وتجارة المخدرات) وتحديات البيئية( تلوث البحر الأبيض المتوسط ، ندرة المياه الصالحة للشرب الخ). وهذه المشكلات يمكن للخبراء التعامل معها من خلال وضع استراتيجيات لذلك إلا أنه هناك مجموعة من المعوقات يجب الالتفات إليها للتمكن من تحقيق هذه الاستراتيجيات، وأهمها:

- توجه مركز اهتمام السياسة الأوربية نحو التحديات الأمنية ( محاربة الهجرة السرية والجريمة المنظمة والإرهاب)
- سوء الأوضاع في مجال الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان في الجنوب وتبنيها لمفهوم الأمن بالمعنى الأحادي الذي يركز على أمن النظم السياسية القائمة وإغفال أمن المواطن أو بالأحرى على حساب أمن المواطن.
- تبني العديد من المفكرين و المنظرين لمفهوم السيادة بالمعنى التقليدي مما يعوق التعاون بين الدول في مجالات عدية أهمها الحريات و حقوق الإنسان.
- وجود فجوة بين مراكز صنع القرار ومؤسسات المجتمع المدني في الجنوب ونقص المؤسسات التي تعمل على طرح سياسات رؤى متكاملة وسياسات بديلة.
- أتباع سياسات مزدوجة على جانبي المتوسط في مجالات مثل الرعاية الاجتماعية التي تكرسها العديد من الدول في أوروبا في مجالات كالتعليم والرعاية الصحية ، بينما تدفع في الجنوب إلى خصخصة مثل هذه المجالات وفتحها لسوق غير قادر وغير مهيأ لتوفيرها. أما على المستوى البيئي فتصدير الصناعات الملوثة للبيئة لدول الجنوب تعد أبرز الأمثلة على هذه الازدواجية، ففي نفس العام التي احتفلت فيه فرنسا بإغلاق أخر مصانع الاسمنت على أرضها افتتحت شركة لافارج الفرنسية بافتتاح مصنعها في منطقة وادي القمر بالإسكندرية في مصر. وما زاد من تعقيد الشراكة اعتماد دول الاتحاد الأوربي سياسة حمائية على منتجاتها الزراعية بالإضافة إلى التنافس الحاد بين دول الجنوب خاصة في الصناعات النسيجية والألبسة. فرغم الانجازات والتقدم الحاصل في الشراكة فقد عجزت عن انجاز الأفاق التي حددها إعلان برشلونة في أبعاده الثلاث .

- الهيمنة الأمريكية على المنطقة ليس فقط في جنوب المتوسط بل كذلك في الشمال و لعل أثار الأزمة المالية الحالية في الولايات المتحدة و تأثيراتها على أوروبا و جنوب المتوسط خر دليل على ذلك.
- الاحتلال في فلسطين والعراق، و ما يتعرض له شعبيهما من ممارسات، وإغفال حقهما في المقاومة وعدم التفريق بينا ما يعد مقاومة ويجب أن يصنف على انه إرهاب.

إن التعامل مع هذه المعوقات هو الطريق لإعادة بناء الثقة وتوفير المقومات الأساسية الضرورية لتحقيق الأهداف التي من شأنها تكريس الأمن في منطقة المتوسط.

**الاستراتيجيات:**

- يحتاج نجاح هذه العملية أن تأخذ في الاعتبار التغيرات الاجتماعية – السياسية الجارية ومن أهمها تبلور جاليات من الجنوب في الشمال وزيادة ضغوط الهجرة، مما يجعل من الضروري العمل من أجل خلق بيئة تعاونية تشجع الاندماج داخليا وخارجيا من خلال علاقات مستقرة تسمو فوق الاختلافات الإقليمية والثقافية.
- دعم التطور الديمقراطي ووضع حقوق الإنسان في دول الجنوب من خلال تنشيط وتفعيل المجتمع المدني وقدراته في المنطقة وبناء على أجنداته الداخلية.
- ودعم التفاوض المتعدد الأطراف فيما يتصل بميدان نزع السلاح وأن تفعل ذلك لكي تهيئ الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة. والعمل الجاد على إنهاء الاحتلال في المنطقة من خلال رعاية حقيقية للعملية السلمية و الانفتاح على الأفكار و الحلول المختلفة المطروحة مع تقدير الموقف على أسس مبدئية و ليس بناء على المصالح و الضغوط الآنية التي كثيرا ما يكون لها أثار سلبية على المستوى البعيد. مع الاعتراف بأن دعم الإصلاح في الشرق الأوسط ليس بديلا للجهد الذي يجب بذله لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه فإن الصعوبات التي تعترض حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي لا يمكن استخدامها كمبرر لتأجيل الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية.
- التكامل بين المناطق المختلفة في حوض المتوسط على أساس مؤسسي من خلال خلق مؤسسات أو تطوير مؤسسات القائمة لتولي هذه العملية و متابعتها و عدم الاعتماد على مفهوم التوسع في المؤسسات القائمة لما يحمله لك من بالضرورة من هيمنة الشمال على الجنوب فالتعاون بين المفوضية الأوروبية والجامعة العربية أجدى من توسع حلف الناتو في منطقة الجنوب مثلما نسمع من دعاوى الآن. وبالتالي عدم طرح التعاون بين كيان متكامل الاتحاد الأوروبي في مواجهة كيانات متفرقة في الجنوب أنما التعامل بين كتلتين على أساس من توسيع مساحة المصالح المشتركة و ليس بغية تحقيق مصالح طرف على حساب الأخر.

- تطوير مجموعة من القواعد التي يجب أن تحكم سلوك البلدان المختلفة و يمكن لهذه القواعد أن تمثل نسخة مجددة من المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول الأعضاء في اتفاق هلسنكي خاصة في مجالات حقوق الإنسان، و البيئة، و الرعاية الاجتماعية بما يضمن أمن المواطنين في المنطقة ككل.

- تعظيم دور المجتمع المدني: ليمثل الأساس لطرح رؤى جديدة يمكنها تجاوز المعوقات الثقافية والاجتماعية كما يجب توفير آلية من الشمال للتعرف على رؤى المجتمع المدني في الجنوب في سياسات الشمال تجاههم و الانفتاح على الرؤى البديلة التي يمكن أن تطرحها مؤسسات المجتمع المدني و الإقرار بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية وغير ذلك من العقبات.

ضرورة ووجود احترام ومزيد من التفهم بين الثقافات المختلفة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، هي أمور ستسهم في تعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال المنتديات القائمة.

**المراجع:**


(١) رشيد بداوي، الإتحاد من أجل المتوسط: نهاية لمسلسل برشلونة؟ www.e-joussour.net

(٢) زكريا حسين، الأمن القومي، http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

(٣) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ (د – ٢٥)، www.un.org/documents/scres.htm

(٤) مارك غروسمان، دعم الإصلاح في الشرق الأوسط، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، http://www.america.gov/st/washfile-arabic/٢٠٠٤/March/٢٠٠٤٠٣٢٣١٣٥٧٠٨bsibhew٠.٤٧٥٨٧٢٢.html

(٥) Alvaro Vasconcelos, The Barcelona Process: Building a Euro-Mediterranean Regional Community, Frank Cass; ١ edition (October ٣٠, ٢٠٠٠)

(٦) Sebastien Dessus, Towards Arab and Euro-Med Regional Integration, organization for economic co-operation and development, ٢٠٠٤.

Arab Forum For Alternatives
منتـــــدى البـــدائل العـــــربي

**منتدى البدائل العربي للدراسات** مؤسسة تعمل من أجل مجتمع تسود فيه قيم و ثقافة الديمقراطية، في مجتمع قادر على حماية حقوقه والدفاع عنها من خلال حركة ديمقراطية مبنية على أساس علمي يحول دون استغلال المفهوم وتفريغه من مضمونه الحقيقي. ذلك من خلال توفير مساحة لتلاقي الخبراء والنشطاء والباحثون في مجال مجتمع المدني المهتمون بقضايا التغيير والإصلاح في المنطقة العربية، ويملكون رؤى بديلة يسعون لطرحها بشكل علمي وعملي لتطوير مجتمعاتهم على أساس قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان

**Arab Forum for Alternatives (AFA)** is an organization that works for a society in which democratic culture prevails, for a society capable of protecting its rights and defending such rights through a democratic movement built on a scientific ground which safeguards the concept itself from being abused. This will be implemented by providing a space for experts, activists and researchers in the field of civil society who are interested in issues related to the reform/change process in the Arab region, and who have alternative visions seeking to put forward in a scientific and practical way aiming the development of their societies on the basis of Justice, Democracy and Human Rights values.

**أهداف العمل:**

- طرح رؤى بديلة لتطور المجتمعات العربية مبنية على أساس علمي مرتبط بالواقع العملي.
- الربط بين البعدين الأكاديمي والميداني للمجتمع المدني و المفاهيم المرتبطة به.
- ربط عمل المجتمع المـــدني بواقـــع المجتمـــع العربي، وترسيخ مبدأ المحاسبة.
- تنمية آليات للاشتباك مع المؤسســـات الدوليـــة المرتبطة بمجالات التغيير/الإصلاح.

- **Objectives:**

- Providing alternative visions for Arab society development based on scientific basis related to the reality on the ground.
- Linking both academic and activist dimensions of civil society and related concepts.
- Linking civil society work with the Arab region's reality, and establishing accountability value.
- Developing mechanisms to network with international institutions working on reform/change issues.

**أوراق منتدى البدائل العربي:**

تناقش أوراق المنتدى الموضوعات المرتبطة بمجالات عمله مثل الحقوق المدنية والإصلاح والديمقراطية– المجتمع المدني والحركات الاجتماعية –التنمية اقتصادية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية– العلاقات دولية والعولمة. هذه الموضوعات مصنفة لمناطق جغرافية ، مصر، والمنطقة العربية، و المنطقة الأورو متوسطية و أخيرا دولي. تأخذ الأوراق شكل دراسات أو أوراق تحليل سياسات، أو أوراق توصية سياسية أو خبرات.

- **AFA Papers:**

AfA papers tackles Different subjects related to its fields of work , such as Civil Rights, Reform & Democracy - Civil society and Social movements - Economic development & Socioeconomic rights- International relations & Globalization. This subject are divided to geographical regions, Egypt, Arab region, euro Mediterranean and international. The papers take the form of: studies, policy outlooks, policy recommendation, or Experiences.

## اتصل بنا

**"المنتدى العربي للبدائل" مسجل قانوناً كشركة ذات مسئولية محدودة (س.ت. ٣٠٧٤٣)**

- العنوان: ٣ شارع الشيخ المراغي– شقة ٩٣

العجوزة– الجيزة– جمهورية مصر العربية

- تليفاكس:٣٣٣٥٩٨٥٢ ٢٠٢+
- بريد الكتروني: info@afaegypt.org
- الموقع الالكتروني: www.afaegypt.org
- الصفحة على بوابة جسور: http://www.e-joussour.net/en/node/٨٨٦

## ➢ Contacts:

**AFA is registered as a limited liability company, under Registration No. ٣٠٧٤٣.**

- Address : ٣ EL Sheikh EL Maraghi St. App ٩٣ – Agouza- Giza- Egypt
- Tele- Fax: +٢٠٢- ٣٣٣٥٩٨٥٢
- Mob: +٢-٠١٨٤٨٤٠١٣٠
- E-mail: info@afaegypt.org
- Website: www.afaegypt.org

Website on e-joussour Civil Society Portal: http://www.e-joussour.net/en/node/٨٨٦